

"دراسة وصفية و نقدية للأرشيف الاستعماري المتواجد

بدور الأرشيف الجزائرية

أرشيف مصلحة ولاية مستغانم نموذجاً *

د. بليل محمد،

جامعة تيارت

ملخص

إن الوثائق الأرشيفية التي تركتها الإدارة الاستعمارية ببلادنا في عجالة، وجدت مبعثرة هنا وهناك. وقامت سلطات البلاد بعد استرجاع السيادة الوطنية سنة 1962، بإعادة تنظيمها وهيكلتها وفق منظومة تشريعية، حيث تعتبر هذه الوثائق المختلفة من سجلات وعقود وتقارير للشرطة وجهاز الاستعلامات والدراسات المختلفة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي درست تطور المجتمع الجزائري؛ ذات فائدة هامة بالنسبة للباحثين والمؤرخين في كتابة تاريخ الجزائر خلال الفترة الاستعمارية.

سنتعرض في هذه الدراسة إلى موضوع أهمية الأرصدة الأرشيفية المتواجدة بمصلحة الأرشيف لولاية مستغانم من أجل الاستفادة من أرصدها في دراسة تاريخ الجزائر المعاصر في جميع الميادين.

Abstract

Descriptive and critical study of colonial archive existing in Algeria archive

Service, Mostaganem Provence A modal.

The archival documents that have been left by colonial administration in our country in haste, it have been found scattered here and there. And after the recovery of national sovereignty in 1962, the country's authorities started to Reorganize it and structure it according to legislative system, Where it is Considered these various documents of the records and contracts, and police reports and queries device and various studies in the fields of economic, social and cultural, that have studied the evolution of Algerian society.

With important benefit for the researchers and historians in writing of the history of Algeria during the colonial period.

We review in this study to topic of the importance of archival balances existing in Archival Service of Mostaganem in order to get benefit of its balances in studying modern history of Algeria in all fields.

مقدمة

استرجعت الجزائر سيادتها بعد احتلال فرنسي دام أكثر من قرن وربع، فقامت بتنظيم شؤون الدولة، ومختلف المصالح التي تمثل السيادة الوطنية، حيث اهتمت بتنظيم الأرشيف المتبقي المتواجد في دور الأرشيف الاستعمارية بالجزائر ومختلف مصالحه من أجل صيانة الذاكرة الوطنية وحمايتها من التلف وإعادة الاعتبار لتاريخ الجزائر عبر العصور.

ومن هذا المنطلق تطرح أمامنا إشكالية عامة عن حجم الوثائق الأرشيفية، المتواجدة بمركز الأرشيف لولاية مستغانم وأهميتها في الكتابة التاريخية، وتدور في خلدنا مجموعة من الاستفسارات منها:

- في ماذا تتمثل طبيعة العلب الأرشيفية ونوعيتها وطريقة حفظها؟ - ما مدى اهتمام المسؤولين على هذه المصلحة بهذه الأرصدة؟ - كيف يمكن للباحثين الاستفادة منها في مجال كتابة البحوث التاريخية والعلوم الإنسانية الأخرى؟.

ونهدف من وراء هذه الدراسة إلى معرفة واقع الأرصدة الأرشيفية، المتعلقة بالفترة الاستعمارية المتواجد بالمصلحة وأهميتها المونوغرافية في شتى الميادين، ومعرفة دور المصلحة في الحفاظ على التراث اللامادي للجزائر خلال الفترة الاستعمارية وأيضا التعريف بهذا المنتج الأرشيفي وتبليغه للباحثين والمتخصصين في شتى العلوم. واعتمدت على الدراسة الميدانية، بالاتصال المباشر مع مسؤولي هذه المصلحة، الذين استجابوا للطلب، لدوافع علمية أكاديمية وذلك بتحليل عينات من الأرصدة ذات العلاقة بالأرشفة الاستعماري المتواجد بها .

1 - مفهوم الأرشفة

عرّف مفهوم الأرشفة تطورا تاريخيا، منذ نشأته كنظام حفظ للسندات والوثائق ودعم في عصرنا الحالي بمقرات خاصة للحفظ، ذلك ما قامت به الإدارة الاستعمارية منذ تواجدها في الجزائر إلى حفظ جميع ما تعلق بمختلف شؤون المستعمرة الجزائرية، بمختلف المصالح بالبلديات والدوائر والعمالات ومنها عمالة مستغانم سابقا، التي سنحاول من خلالها دراسة نماذج من هذا الأرشفة الاستعماري الذي تركته فرنسا بمخازنها وقامت مصالح هذه الولاية بعد الاستقلال بالحفاظ عليه وإعادة هيكلته، بما تسمح به القوانين المنظمة للمصالح الأرشيفية في الجزائر، مما يتوجب علينا التطرق لمفهوم الأرشفة وأماكن إيداعه وطبيعة الأرصدة الأرشيفية.

لذلك فالأرشفة كلمة مشتقة من الكلمة اليونانية أرشيون *Archion*، بمعنى ما هو قديم دخلت إلى اللاتينية فتحوّلت إلى أرشيفيوم *Archivium* وباللغتين الفرنسية والانجليزية تدعى أرشفة *Archive* وبالألمانية بـ *Archiv*، وبالإسبانية *Archivo* ولم يرد مصطلح دقيق حولها باللغة العربية وإنما تعاريف أدبية ومعرفية، كالوثائق والمخطوطات (1).

أما اصطلاحاً، فالأرشفة "مجموعة من الوثائق المستلمة أو المنتجة من طرف شخص مادي أو معنوي أو من طرف هيئة عمومية أو خاصة محفوظة نظراً لفائدتها، وبالتالي فهو المكان الذي تحفظ فيه الوثائق العامة والمستندات التاريخية وتطلق أيضاً على الهيئة أو الإدارة القائمة بعمليات الإشراف على الأرشفة، وبالتالي فالمجموعة الأرشفية هي التي نشأت أثناء تأدية أي عمل من الأعمال الحكومية وقد تكون هذه الوثائق لجمعيات أو أشخاص أو هيئات غير حكومية... (2)"، وبالتالي فالأرشفة حسب هذه المفاهيم، هو كل الوثائق المكتوبة الناتجة عن نشاط جماعي أو فردي، يشترط أن يكون قد نظم ليسهل الرجوع له عند الضرورة ويكون قد حفظ بشكل جيد.

2 - ماهية الوثيقة الأرشفية وتطورها:

أضحى للوثيقة الأرشفية مفاهيم عديدة، هل المقصود بها، الوثيقة التاريخية، أي الوثيقة الحكومية والإدارية التي تتكون أثناء تعريف الأعمال الرسمية كالسجلات والمراسلات بين الجهات الرسمية والدبلوماسية، أم أن المقصود بها كل ما خلفه الحادث التاريخي من آثار مادية ومعنوية.

ولحسم هذه المسألة، ينبغي علينا تحديد أصل الوثيقة⁽³⁾، لأن الوثائق الخاصة بالدراسة العلمية الموضوعية، بأمر الحاجة إلى جهود طلاب التاريخ ومؤرخي المستقبل، بسبب أن الأصول المتعلقة بتاريخنا مبعثرة هنا وهناك؛ تحتاج العملية إلى تنسيق الجهود واتباع خطوات المنهج الاستردادي، من أجل استرجاع الأحداث التاريخية بطريقة علمية صرفة، وإدراك أن الوثائق هي نقطة البدء، وأن بين الوثيقة والواقعة التاريخية المستمرة طريقا شاقا يقوم على أنواع الاستدلالات والاستنتاجات من أجل الوصول إلى الحقيقة التاريخية.⁽⁴⁾ ذلك ما أشار إليه، أسد رستم في نقده للوثيقة التاريخية من حيث مصدقيتها والتثبت من صحتها والعمل على ربط الوقائع التاريخية فيما بينها، وقدم لنا نماذج عديدة لوثائق مختلفة طبق عليها آليات النقد العلمي للوصول إلى الوثيقة الأصلية.⁽⁵⁾

ومن هذا المنطلق، كيف يمكننا التمييز بين مختلف الوثائق التي نعثر عليها؟ ذلك ما وضعه لنا الباحث "حشيش" في دراسة له، موضحا ما يلي⁽⁶⁾ : "إننا إذا اعتبرنا أن الوثيقة التاريخية هي الوثيقة الأرشيفية وحدها، فإنه يترتب على ذلك أن كثيرا من أصول الحدث التاريخي لا يعد وثائق، لأن أصول الحدث لا تقتصر على الوثائق الأرشيفية بل تتجاوزها إلى غيرها..." ويتوصل الباحث إلى اعتبار، أن الوثيقة الأرشيفية أصلا من أصول البحث التاريخي، ويقصد بها حسب وجهة نظره، أنها تعني كل ما خلفه الحدث التاريخي من أثار سواء كانت وثائق أرشيفية أو تمثلت في غيرها من أثر خطب الزعماء والقادة وبياناتهم وتصريحاتهم أو قرارات الحكومات والأحزاب والمؤتمرات الشعبية وروايات لشهود عيان وصور الأحداث التي ارتسمت

في ذاكرة الذين لعبوا الأدوار واشتركوا فيها. ولهذا الغاية فالوثيقة تعني مجرد المادة التاريخية التي تنطلق منها، إنها شهادة رجال الماضي مهما كان الشاهد مؤرخا أو زعيما أو حاكما أو جامع ضرائب أو مجرد أي شخص من الرعية. وبذلك فالبحث التاريخي أقرب ما يكون إلى استنطاق الشهود من طرف قاضي التحقيق في المحكمة⁷. ومن هنا وجب علينا أن نتحرى من مصدر الوثيقة، فيجب أن لا نكتب تاريخا من زاوية واحدة وتثبيت التاريخ من أعلى، بل التزول إلى الميدان، أي في أماكن تواجد هذه الوثائق وذلك باستخدام أدوات النقد التاريخي وعرضها على ميزان النقد والجرح ومقارنتها بالوثائق الأخرى، لنحاول معرفة الواقعة التاريخية التي حدثت ذات مرة ونحاول استردادها وإعادة صيغتها وفق أسس علمية صحيحة⁸.

أما التعريف القانوني للأرشيف، هو الذي صدر عن المشرع الجزائري، حيث ذكر المدير العام السابق للأرشيف الوطني السيد محمد طويلى ما يلي⁹: "أحدثت أحكام القانون رقم 88-09 المؤرخ في 26/01/1988 والخاص بالأرشيف الوطني، لاسيما الأحكام الواردة في المواد 2 و3 تعريفا دقيقا عن وثائق الأرشيف والأرشيف في آن واحد، بالتمييز بين المفهومين. وحسب تعريف المادة الثانية له "...فإن وثائق الأرشيف عبارة عن وثائق تتضمن أخبارا مهما يكن تاريخها أو شكلها أو وعائها المادي؛ أنتجها أو استلمها أي شخص طبيعيا كان أو معنويا أو أية مصلحة أو هيئة عمومية كانت أثناء ممارسة نشاطها، أما المادة الثالثة فتعرّف الأرشيف أنها مجموعة وثائق (...) معروفة بفوائدها وقيمتها، سواء كانت محفوظة من مالكةا أو نقلت إلى مؤسسة الأرشيف المختصة (...). وتم التمييز بين الوثائق الأرشيفية من خلال المنشور

رقم 01 المؤرخ ب 1971/11/08 (...) وخص من خلاله أطوار تخزين الأرصدة الأرشيفية ومنها أرشيف الطور الثالث المعروف بالأرشيف التاريخي¹⁰، وأن هذا النوع محفوظ بدور الأرشيف الرئيسية للعمليات الثلاثة السابقة (الجزائر ووهران وقسنطينة وأيضاً المتواجد ببعض الدوائر السابقة كمستغانم وبعض البلديات المختلطة كعين تموشنت والكاملة الصلاحيات مثل استيديا بمستغانم) ويخضع هذا الأرشيف حالياً لمنشور رقم 05 المؤرخ في 18 مارس 1992 المتعلق بفتح الأرشيف العمومي للاطلاع "وهذا المنشور يدخل في إطار تطبيق قانون الأرشيف و يهدف إلى تعريف بعض أرسدة الأرشيف التي لها أهمية مؤكدة في البحث التاريخي، من جهة ولكنه يخضع من جهة أخرى للفقرة الثانية من المادة 11 لقانون 88-09 المؤرخ في 26 يناير 1988 ومنه:- أرشيف ما قبل 1830 وأرشيف الفترة الاستعمارية - أرشيف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية - أرشيف المجلس الوطني للثورة الجزائرية - أرشيف جيش التحرير ويخضع هذا الاطلاع لرخصة من قبل مصالح الأرشيف المختصة.

3- تأسيس مصلحة الأرشيف بولاية مستغانم وطبيعة عملها

تعتبر دائرة مستغانم، إحدى الدوائر الستة التابعة لعمالة وهران منذ منتصف القرن التاسع عشر، حيث كانت بها بلديات كاملة الصلاحيات وأخرى مختلطة، حيث كانت تمتد من واد المقطع غرباً إلى ضواحي منطقة الشلف شرقاً ومن البحر المتوسط شمالاً إلى غاية منطقة تيارت جنوباً، وتحولت سنة 1956 إلى عمالة، حيث أُخضعت

لها دائرة معسكر وبالتالي فالمخزون الأرشيفي بها هام، إذ تتوفر على دراسات منوغرافية للعديد من مناطق عمالة مستغانم خلال هذه الفترة.

3.1 - واقع الأرصادة الأرشيفية المتبقية في الجزائر الخاصة بالفترة الاستعمارية

تعرض الأرشيف الوطني لعملية سرقة مباشرة منذ بداية التفاوض حول استقلال الجزائر وتواصلت العملية بأشهر بعد الاستقلال بحجة تفاهات اتفاقية إيفيان وقامت فرنسا بتهريب المزيد من هذا الأرشيف الذي يمثل ذاكرة الجزائريين خلال الفترة الاستعمارية وأرشيف آخر عبارة عن مخطوطات ومصادر ترجع لفترة ما قبل 1830، وذلك بالاستحواذ عليه وأخذه إلى المراكز الأرشيفية التي أنشأتها لهذا الغرض¹¹. وهو ما مثل هاجسا لسلطات البلاد بعد الاستقلال، وقامت بإصدار تشريعات خاصة بالحفاظ على ما تبقى من وثائق أرشيفية بالعمالات والدوائر والبلديات بمختلف أنواعها ومؤسسات الحكومة الفرنسية السابقة.

" لذلك أصدرت المديرية العامة للأرشيف الوطني، منشورا رقم 07 مؤرخا في 02/10/1994 الخاص بإنقاذ الأرشيف المنتج قبل 1962؛ والذي كان يهدف إلى إجراءات استعجاليه لإنقاذ هذا النوع من الأرشيف، بسبب قيام الإدارة الاستعمارية بترحيل مائتي ألف رزمة وحُرْمنا من جزء كبير من ذاكرتنا التاريخية، لأن معظمه موجود في مركز الأرشيف لما وراء البحر بإكس بروفانس بفرنسا واليوم أصبح ما تبقى من هذا الأرشيف مهددا بخطر الضياع، ناهيك عن الإتلاف الممحي ولوحظ هذا الأمر خلال زيارات ممثلي مؤسسات الأرشيف الوطني، وعليه فقد آن الأوان لاتخاذ عدد من الاجراءات لحفظ هذه الوثائق وجعلها في مأمن ...¹²" وطالبت

المديرية العامة لجميع المؤسسات والهيئات الوطنية والمركزية بدفع هذا الأرشيف المنتج قبل 1962 إلى مركز الأرشيف الوطني وفق شروط الدفع القانونية.

وحسب المكلفة بالحفظ في مصلحة الأرشيف بمستغانم¹³، أنها دفعت حزما أرشيفية معتبرة للأرشيف الوطني المتعلق بالثورة التحريرية، خاصة ما تعلق بالحكوم عليهم بالسجن والإعدام، وأغلب العلب المتبقية هي ذات طابع مونوغرافي (اقتصادي واجتماعي وثقافي) وتناول المنشور السابق ذكره الوضعية التي يتواجد بها هذا الأرشيف، الذي كان موجودا في هياكل استعمارية غير موجودة اليوم كالعاملات ونيابة العاملات والدوائر والبلديات المختلطة ومكاتب الشؤون الأهلية والشركات التجارية والمنحمية والبنوك والممتلكات الاستعمارية، ويطالب المنشور كل ولاية أن تجري تمشيطا بمعنى الكلمة لجمع كل الأرصدة المذكورة بعد معاينة المحلات التي كانت تأوي هذا الأرشيف، واقترح هذا المنشور إمكانية الولايات أن تحتفظ بتصوير مصغر، تستفيد منه في مجال البحث في عين المكان⁽¹⁴⁾.

3.2- مراحل تأسيس مصلحة الأرشيف بولاية مستغانم

(الهياكل والتنظيم والمهام)

يرجع تاريخ إنشاء هذه المصلحة إلى سنة 1956، حيث كانت عبارة عن مستودع للأرشيف Dépôt D'Archive في مقر المجلس الشعبي الولائي يترأسه محافظ الأرشيف Conservateur تحولت إلى مديرية ما بين سنتي 1981 و 1984 ثم إلى مصلحة للأرشيف ما بين 1984 و 1986 لتصبح فيما بعد مكتبا للتوثيق والأرشيف ما بين 1987 و 1993. بموجب القرار الوزاري المشترك الخاص بتنظيم المصالح

والأمانة. وفي سنة 1994 عادت إلى شكلها الأول كمصلحة للأرشيف إلى يومنا هذا، وهي اليوم تضمن العمل والنشاط المتمثل في تسيير مختلف أنواع الأرشيف الموجود بالمصلحة بطرق جديدة للحفاظ على وصيانة التراث التاريخي والثقافي، المنتج أو المستلم من مختلف الهيئات والمجموعات المحلية للولاية واستغلالها استغلالاً عقلانياً للحفاظ على هذا الموروث الثقافي المعتبر الذي سيبقى للأجيال المقبلة". وفي سنة 2010 تم توسيع هذه المصلحة بحصولها على مقر جديد يخضع لشروط الحفظ تبعاً لتوصيات المديرية العامة للأرشيف الوطني وجهود الهيئة التنفيذية للولاية في توسيع بنايات ولاية مستغانم.

تتكون المصلحة من مكتبتين: - مكتب الحفظ المكلف بعمليات إيداع واستقبال وتنظيم هذا الأرشيف و - مكتب الإعلام والمساعدة يتولاه موظف مختص في الأرشيف وعلم التوثيق إضافة لمكتبة متوسطة في الطابق السفلي وثلاثة طوابق خاصة بحفظ مختلف أنواع الأرشيف ومن مهام مصلحة الأرشيف التي تقوم بها خارج المؤسسة تتمثل في ما يلي:

* **الاتصال بمختلف الهيئات المحلية للدوائر والبلديات**، لتوعيتها بأهمية الأرشيف ومعرفة وضعيته من ناحية المخازن والرفوف حسب المنشور رقم 07 المؤرخ في 1992/10/02 (15).

* **الاتصال بالمديرية العامة للأرشيف الوطني**: بهدف تسيير الأرصادة الأرشيفية، حيث وضح لنا الموظف المكلف بالإعلام بهذه المصلحة، وهو صاحب شهادة ليسانس

في الأرشيف وعلم التوثيق، أن الوضع جيد في المصلحة التي تعمل على حفظ الوثائق الأرشيفية وتسهر على تنظيمها (16).

ولهذه الغاية يسعى المكلفون والعاملون بهذه المصلحة على توفير خدمات للقراء والباحثين في مجال الأرشيف بما تسمح به القوانين المنظمة له، بهدف حماية هذا التراث الثقافي والاعتناء به، وتقوم المصلحة بمحاولات جادة لتصنيفه وجعله في متناول المتخصصين، ذلك ما ذهب إليه الباحث "حشيش" في مجال تشخيصه لأهمية الاطلاع على الوثائق التاريخية وفق طرق علمية موضوعية (17): "حقيقة أن الوثائق التاريخية هي أهم ما يعتمد عليه المؤرخون والباحثون في الدراسات الإنسانية عامة وفي دراسة التاريخ الحديث والمعاصر خاصة، ولذلك نشطت البلاد المتحضرة في جمع الوثائق والاحتفاظ بها في دور خاصة تعرف بدور الأرشيف كما قامت بتصنيف تلك الوثائق وفهرستها، وأتاحت للباحثين الاطلاع عليها وأخذ صور منها (...) فالوثائق العامة أو الخاصة ركيزة أساسية للباحثين لأنها ترصد وتسجل النتائج أو النشاط البشري في جميع مجالات العلم والمعرفة..."، ذلك ما وجدته في هذه المصلحة من تسهيلات في مجال البحث الميداني.

4 - الأقسام الرئيسية لمصلحة أرشيف ولاية مستغانم: أجابتنا المكلفة بالحفظ ومسؤولة المصلحة بالنيابة في الوقت نفسه عن تساؤلاتنا¹⁸، الخاصة بأقسام مصلحة الأرشيف، موضحة أن المصلحة تتوفر على أماكن مفتوحة للعامة قراء وباحثين وهي عبارة عن مكتبة متوسطة الحجم في أقصى المصلحة في الطابق السفلي وتوجد بها وثائق عبارة عن سجلات مداولات المجلس العام لوهران وأيضا للمجلس العام لعمالة

مستغاثم الناشئة سنة 1956 وكذلك النشرات الرسمية الجزائرية منذ القرن التاسع عشر وكذلك معاجم قانونية والجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية خلال الحقبة الاستعمارية ومجموعة من الكتب باللغتين تم فهرستها بمساعدة مترجمين من قسم الأرشفة وعلم المكتبات بجامعة وهران، حسب رقم الجرد الذي يحمله الكتاب أي الترتيب المتتالي بالنسبة للكتب الفرنسية. أما المراجع العربية فتم تصنيفها حسب المواد دون مراعاة رقم الجرد حسب تصنيف " ديوي" أي حسب التخصص وأيضاً مجالات علمية وتاريخية مختلفة. وقسم إداري: به مكاتب خاصة بمصلحة الأرشيف وقسم تقني خاص بقاعات الفرز وهي عبارة عن مستودعات خاصة بالوثائق الأرشيفية وهي تضم خمسة عشر قاعة موزعة على الطوابق الثلاثة منها:

القاعة رقم خمسة عشر الخاصة بالأرشيف التاريخي للفترة الاستعمارية قبل وبعد سنة 1962، وهي قاعة مكيفة خاصة بالأرشيف التاريخي الموجود في العلب والذي وجد منذ الإدارات السابقة وأعيد تنظيمه وفق الفهرسة العددية البسيطة بالشكل الذي وجد فيه والاعتناء به والسماح بالاطلاع عليه برخصة من المصلحة المختصة به، وأجابتنا المكلفة بالحفظ على كيفية التعامل مع هذا النوع من الأرشيف، أنه مصان ومحفوظ وفق الطرق العصرية بوجوده في الطابق الثالث لوجود وسائل التهوية. وحسب اعتقادي، فإن مسؤولي هذه المصلحة يقومون بجهد كبير للاعتناء به، بهدف الحفاظ على ذاكرة الأمة؛ خاصة وأن المكلفة بالحفظ خريجة قسم التاريخ بوههران سنة 1997 وهي في تعاون مع الموظف المكلف بالإعلام خريج جامعة وهران ومتخصص في الأرشفة وعلم المكتبات¹⁹.

5 - دراسة وصفية لمحتويات الأرشيف التاريخي المتعلقة بالفترة الاستعمارية (قبل 1962).

سبقت الإشارة إلى طبيعة تنظيم هذه المصلحة الأرشيفية التي تعود أرصدها المتواجدة بالمخازن إلى الفترة الاستعمارية، حينما كانت تستلم هذه المصلحة كل ما يتعلق بأرشيف البلديات المختلطة والكاملة الصلاحيات وأرشيف العمالات وبعض التقارير الآتية من الحكومة العامة؛ وكانت الإدارة الاستعمارية حريصة على تنظيم هذا الأرشيف من خلال التعليمات المرسله لوالي عمالة مستغانم ومراسلة الهيئة التنفيذية للعمالة لرؤساء البلديات باحترام إيداع الأرشيف، ذلك ما اطلعت عليه في بعض العلب المتبقية بمصلحة الأرشيف خاصة بالأرشيف المتواجد بالمصلحة.⁽²⁰⁾

قمت بعملية جرد انتقائية للمخزون الأرشيف التاريخي الذي يعود للفترة التاريخية ما قبل 1962، مثل ما هو منظم بالمصلحة، ويغلب عليه الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والمنوغيرافي لبعض بلديات العمالة ودوائرها مثل معسكر وغليزان وعمي موسى وسيدي علي، كآآتي:

أ- **الفهرسة العددية الأولى: الأرشيف التاريخي قبل 1962:** وبها 137 علبة، بعض العلب مدججة ترتيبيا في علب موحدة (في حقيقة الأمر خليط ما بين وثائق أرشيفية وسجلات ونشريات) وبها عدة أرصدة يغلب عليها الطابع المونوغيرافي منها:

أ¹- **القضايا السياسية والإدارية:** قليلة والمتبقي منها هام جدا قد يساعد الطلبة الباحثين بإنجاز بعض عناوين مذكراتهم ورسائلهم منها:

- **خطب الحاكم العام في الجزائر، "مارسيل إدموند نايجلان" سنة 1948.**

- الفرق الإدارية المتخصصة في الولاية الخامسة وبعض بلديات دائرة غليزان، تتناول دورها ومهامها ومواقف جبهة التحرير الوطني منها.

- سياسة ديغول حول إدماج الجزائريين بفرنسا سنة 1958 وخطب ديغول للأمم.

- وثائق خاصة بالاتحاد الفرنسي سنتي 1957 و1958 وأيضا حملة قسنطينة لسنتي

1836 و1837 - خليط من الوثائق منها مستغانميون بالجلال وعلبة رقم 92 بها

وثائق عن إتفاقية إفيان ووقف إطلاق النار 18/03/1962 ووثائق سياسية خاصة

بالصحافة وعناوين الجرائد الصادرة في 1960 ولقاء صحفي لديغول بباريس بتاريخ

05/09/1960 ووثائق متنوعة عن مقالات صحفية فرنسية وأجنبية خاصة بالمسألة

الجزائرية إضافة لمقطوعات من الوثائق الخاصة بالجزائر وعلبة رقم 100 بها

مراسلات متنوعة وتقارير سرية إدارية وأمنية لسنتي 1957 و1958.

- علب متنوعة عبارة عن وثائق وسجلات وإحصائيات خاصة بالجزائر وبعالمتي

وهران ومستغانم.

- علب خاصة بنشأة العمالات في الجزائر والقوانين المنظمة لها والقانون الأساسي

للإداريين 1959 و1960 والتنظيم الإقليمي والإصلاح الإداري لسنة 1961 ومراسيم

تنظيمية خاصة بالإدارة والانتخابات.

أ²- الوثائق والسجلات الخاصة بالنشاط الاقتصادي لعمالة مستغانم والجزائر

- علب كثيرة خاصة بالتصنيع بالشرق الجزائري 1960 ومساعدة التصنيع في الجزائر

1960، وسياسة التصنيع الفرنسية في الجزائر 1959، والتعاون الفلاحي في الجزائر،

ودراسة حول التنمية والهياكل القاعدية بمستغانم، والمخططات والمشاريع الاقتصادية

بالمنطقة منها نماذج من محاولة تحليل اقتصادي 1959 والمخطط الخماسي مارس 1959 وواقع الفلاحة الجزائرية (1961 - 1962).

أ³- الوثائق والسجلات الخاصة بالقضايا الاجتماعية والثقافية منها: محاربة البطالة ودراسة حول الجمعيات (قوانين، التسيير، نماذج من القانون الأساسي مستخلص من الجريدة الرسمية 1958) وحالة جرد للمدفوعات التي تمت للأرشيف الوطني الفرنسي وعلب خاصة ببناء بالمدراس بدوائر العمالة ودراسة تاريخية ومنوغرافية لدائرة معسكر ودراسة تاريخية ومنوغرافية عن دائرة غليزان.

ب- الفهرسة الثانية المعدلة وهي في غالب الأحيان عبارة عن وثائق أرشيفية (تقارير ومداولات وتعليمات...)، حيث توجد أكثر من 127 علبة أرشيفية منها: ب¹- وثائق ذات طابع سياسي وإداري، حيث تتواجد بها علبا هامة منها: - تقارير خاصة بوضعية المطارات الفرنسية في الجزائر قبل وبعد الانتفاضة (الثورة المسلحة)، وعلبة خليط من الوثائق السرية حول أخبار عن تمويل المتمردين (الثوار) وتقارير أمنية للدرك الفرنسي من جانفي إلى ديسمبر 1957. بمعسكر وتغنيف، وتقارير سياسية حول أوضاع عمالة مستغانم 1958 - 1961.

ب²- الوثائق ذات الطابع الاقتصادي، منها علب متنوعة خاصة بالوضع الفلاحي للمنطقة من خلال تقارير عن التعاونيات الفلاحية ومديرية التجارة والضرائب وقطاع الصناعة ووثائق عن الغرفة الفلاحية لعمالة مستغانم.

ب³- الوثائق ذات الطابع الاجتماعي بها أرصدة عديدة خاصة بمحطات مياه الشرب والمراكز الصحية وبناء المستشفيات ودراسة اجتماعية عن قدماء المحاربين للعمالة.

ب⁴- الوثائق الثقافية بها أرصدة هامة عن الجمعيات الرياضية والثقافية والفيدراليات لعمالة مستغانم ووثائق عن التمدرس بمعسكر وبوقيرات، وأرصدة خاصة بأنواع من الجمعيات المنتشرة بالعمالة، مثل جمعية قدماء تلاميذ مازونة والنادي الاسلامي لمستغانم والجمعيات الموسيقية كالسعادة وجمعية العلماء الإصلاحية وجمعيات رياضية (1953- 1958)، وعلب خاصة بالتعليم ببعض بلديات العمالة وأخرى خاصة بالتعليم الحر عند المسلمين وقضايا إسلامية والتعليم بالعمالة 1958 - 1962.

6 - أهمية الوثائق الأرشيفية ودورها في كتابة تاريخ الجزائر

قمت بدراسة وصفية للأرشيف التاريخي المتواجد بمصلحة الأرشيف لولاية مستغانم، واطلعت على عينات منه، لأكشف أهميته في كتابة تاريخ الجزائر خلال الفترة الاستعمارية، خاصة التاريخ المحلي منه، المتعلق بعمالة مستغانم وبعض مناطق الوطن وهو ما يطرح أمامنا إشكالية علاقة الأرشيفي بالمؤرخ، حيث حان الوقت لتعيين أسس الأرشفة لإحياء الذاكرة وتراث الأمة، وهذا ما يجب أن يتسم به الأرشيف الجزائري لغرض تحديد منهج التنسيق بينهما من أجل العمل والتكفل باحتياجات الفرد والحكومة معا في مجال كتابة هذا التاريخ؛ المتعلق بشكل خاص بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي عايشها المجتمع الجزائري في ظل سياسة الاحتلال والاستغلال البشع للجزائريين⁽²¹⁾، وأن العلب الأرشيفية من تقارير

ودراسات مختلفة توضح أهمية نقد هذا الأرشيف الاستعماري وغربلته وتحيته للباحثين، من خلال إبراز مكانة الجزائر بالنسبة للاستعمار الفرنسي، وقوة الاستثمارات الفرنسية بالنسبة للأوروبيين، في حين نجد الاهتمام بمشاكل الجزائريين شحيحا، حيث استخدمت فرنسا الجزائريين أدوات لتنفيذ المشروع الاستعماري، مدعية أنها قامت بإنجازات ضخمة، لكنها في حقيقة الأمر تعتبر استغلالا فادحا لثروات الجزائريين وإهانة المجتمع الجزائري الذي أجبر على تقبل هذا الوضع.

ولهذا الغرض، أعتقد أن العلب الأرشيفية المتواجدة بالمصلحة الأرشيفية بمستغانم، تعكس هذا التصور الذي يفرض علينا الحفاظ على هذا الأرشيف والاعتماد عليه في دراسات تاريخية لمعرفة أوضاع الجزائر المختلفة خلال الفترة الاستعمارية، بحيث لا يوجد مجتمع بدون ذاكرة والأرشيف يشكل المصدر المهم في تاريخ الأفراد ومؤسسة المجتمع. إن امتلاك عدد هائل من الأرشيف شرط أساسي للحفاظ على الهوية، حيث ينبغي علينا الاعتراف بالأرشيف كونه رصيد وطني ثقافي بشكل تام وينبغي جعله مصدرا للمعرفة²².

إنّ الأرشيف المتواجد بالمصلحة، كان له أهميه بالنسبة للإدارة الاستعمارية ويعكس سياسة الاستعمار التوسعية من خلال تنظيم شؤون الحكومة العامة في الجزائر والسير المحكم للثورات والتراث، حيث تتواجد علما عديدة يشيد محتواها، بقوة حماية هذا الأرشيف من خلال التعليمات وإجراءات الحفظ المرسله لمسؤولي هذه المصالح، والأرشيبيين المشرفين على مخازن الأرشيف وحثهم على ترتيب الأرصدة من وثائق ومصادر كالسجلات والدراسات المختلفة⁽²³⁾.

إن الدراسة الوصفية التي تطرقنا لها سابقا، توضح لنا القيمة التاريخية للعلب المتواجدة بهذه المصلحة:

- علب قليلة تناولت أوضاع المنطقة سياسيا وإداريا، خاصة التقارير والدراسات التي تناولت الفرق الإدارية المتخصصة خلال حرب التحرير الجزائرية والدور الخطير الذي لعبته هذه الفرق في محاولتها القضاء على الثورة الجزائرية وموقف جبهة التحرير الوطني في مواجهة هذا الخطر وأيضا بعض العلب الهامة ذات التقارير الأمنية الهامة خلال الثورة المسلحة بعمالة مستغانم تفيدنا بقوة جيش التحرير وعجز قوات الدرك والجيش الفرنسيين من التمكن من القضاء على الثورة المسلحة، ولكن تبقى التقارير التي اطلعنا عليها قليلة إذا ما قورنت بالوثائق الأرشيفية العديدة التي تحدثت عن نشاط جيش التحرير الوطني بالمنطقة بمركز الأرشيف بإكس بروفانس²⁴، إضافة للعلب التي تناولت القضايا الإدارية، فقد ركزت الأرصادة على بلديات عمالي مستغانم ووهران محاولة إعطائنا صورة عن قوة الإدارة الاستعمارية، وتضمنت هذه العلب أيضا أهمية التشريع الفرنسي في المجال الإداري، مما يجعلنا نستشف الأدوات القمعية للإدارة الاستعمارية.

- علبا عديدة تناولت القضايا الاقتصادية لمنطقة مستغانم وبعض مناطق الجزائر²⁵، خاصة العلب المتعلقة بالوضع الفلاحي، وكانت أساسا دراسات خاصة بالمجال الحيوي للمعمرين في عمالة مستغانم المعروفة بزراعة الكروم وإنتاج الخمر واستغلال اليد العاملة الجزائرية، وتناولت أيضا واقع المنطقة الصناعي والتجاري، حيث ركزت الوثائق الأرشيفية والدراسات المختلفة على الغرف الفلاحية والتجارية وميناء مستغانم

التجاري التي كانت في خدمة الاقتصاد الرأسمالي، حيث تناولت دراسات أكاديمية هذا الموضوع بشكل واسع⁽²⁶⁾؛ موضحة الطابع الاستغلالي لفرنسا الاستعمارية للجزائريين، مما يجعلنا نعتبر الأرصدّة الأرشيفية المتواجدة بمصلحة الأرشيف لولاية مستغانم هامة في المجال الاقتصادي.

- أما في المجالين الاجتماعي والثقافي، فقد تناولت الأرصدّة الأرشيفية المتواجدة بالمصلحة، مواضيع متنوعة تخص دراسات عن محاربة البطالة والنمو الديموغرافي للأوربيين والمسلمين واحتياجات سكان بلديات العمالة لمياه الشرب وقطاع الطرقات والبناء، إضافة لمواضيع عن التمدرس والبناءات المدرسية، لكن هذه التقارير، لم تشر إلى معاناة الأطفال الجزائريين؛ بل اكتفت بتحليل الواقع المدرسي من حيث الهياكل، وفي المقابل وجدنا علما عديدة تناولت الأوضاع الثقافية للعمالة والجزائر، مركزة على الجمعيات الثقافية والرياضية الأوربية والمسلمة والتفاخر بتواجدها عبر بلديات العمالة. واطلعت أيضا على عينات من اللعب بداخلها وثائق أرشيفية ودراسات حول طبيعة الأرشيف الاستعماري واعتناء الإدارة الاستعمارية بهذا النوع من المواضيع، حيث أولته اهتماما بالغا وكانت تحت المسؤولين عنه بالحفاظ عليه ووضعها في ملفات وعلب مؤمنة²⁷.

ولهذه الغاية فالأرشيف الذي رحّل عند انتهاء حرب الجزائر (الثورة الجزائرية) يعتبر ثميناً، حيث تمّ مصادرة ذاكرة الجزائريين من فرنسا، حسب ما يقول عبد الحميد شيخي مدير مركز الأرشيف الوطني، حول الأرشيف المرحّل خلال الفترات الاستعمارية²⁸: "يجب ضمان الأسس المرجعية القانونية أو التقنية لإيجاد صيغ تعاون

تمكن من تسهيل مهام الباحثين للاطلاع على الأرشيف الخاص ببلدهم كما تمكن الدول التي رحل أرشيفها من الاستفادة منه والحصول عليه وذلك باعتباره ذاكرة الانسانية".

وفي كلمة له في ملتقى المنتدى الدولي حول الحماية الدولية للأرشيف يومي 22- 23 مارس 2009 نوه عبد الحميد شيخي بأهمية الموضوع المطروح للنقاش، بأن الأرشيف المتنقل والتراث الانساني الضائع ذهب ضحية السياسات الدولية المتقلبة وجراء الاتلاف العمري والسرقة، وطالب بإيجاد آليات للحفاظ على الأرشيف الذي يعتبر ذاكرة الأمة²⁹.

ويتطلب ذلك حسب وجهة نظرنا، حماية الأرشيف المتبقي من التلف والسرقات وتوفير الجو الملائم للاستفادة منه واعتباره تراثا ثقافيا مشتركا بين البلد المستعمر والشعوب المستعمرة لتعرف تاريخها والمعاناة التي تعرضت لها جراء السياسات الاستعمارية المطبقة عليها، مثل ما وقع خلال فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر، حيث استغلت فرنسا الاستعمارية خيرات وقدرات الجزائريين لأغراضها الاستعمارية واستغلت اليد الجزائرية العاملة في ظروف قاسية، ذلك ما تتناوله العلب الأرشيفية المتبقية في مصلحة الأرشيف بولاية مستغانم³⁰.

ويعتبر هذا النوع من الدراسات المعتمد على الوثائق الأرشيفية من المصادر الأساسية في الدراسات التاريخية المعاصرة، حيث لا يمكننا كتابة تاريخ علمي أكاديمي إلا بالرجوع لهذه الوثائق التي تظهر لنا جزءا من الحقيقة التاريخية المراد دراستها، مثل ما يذكر الأستاذ "ابراهيم مياسي"³¹ في دراسة له عن أهمية الوثيقة التاريخية في كتابة

تاريخ الجزائر، موضحا "أنه يجب إقامة مدرسة تاريخية علمية وفق القواعد السليمة تعتمد على الأصول التاريخية الضرورية حتى نحمي تاريخنا من الدس والتزوير ونضمن إيصاله للأجيال الصاعدة بكل أمان..."

وتوجد أيضا بمصلحة الأرشيف لولاية مستغانم، سجلات وجرائد متنوعة تعود للفترة الاستعمارية، يمكننا أن نوظفها لخدمة كتابة تاريخ الجزائر، باعتبارها مصادر أولية تؤرخ لهذه الفترة وترجع أهمية الصحيفة أو الوسيلة الاعلامية المطبوعة إلى مستوى الوثيقة القيمة³² إذ توفر لنا رصيда تاريخيا، مما سجل من أنشطة الحكومات وإنجازاتها والقوانين الصادرة آنذاك مثل النشرة الرسمية للجزائر التي كانت تصدر في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ثم تحولت إلى الجريدة الرسمية للجزائر، إضافة للجريدة الرسمية الفرنسية، فهي إذن مصادر قيمة متوفرة بهذه المصلحة تسمح لنا بقراءة علمية لتاريخ الجزائر المعاصر.

وبهذا الصدد فمراكز البحث الجزائرية وجامعاتها تهتم بالقراءة النقدية لهذا الأرشيف المتواجد في الجزائر وخارجها، لتوضيح دور الوثائق الأرشيفية في كتابة التاريخ والحفاظ على الذاكرة الوطنية³³، وبذلك توفر هذه المادة التاريخية المتواجدة بدور الأرشيف الجزائرية رغم قلتها، رصيда علميا هاما حول الفترة التاريخية المعاصرة للجزائر ومناطقها المختلفة وتساعد الباحثين الآخرين في مجالات علمية أخرى.

7 - فوائد المخزون الأرشيفي وأفاقه المتواجد بالمصلحة في الدراسات المختلفة

إن الأرصدة الأرشيفية التاريخية المتواجدة بالمصلحة ذات فوائد معتبرة للعديد من التخصصات، وتمثل مادة علمية للكثير من الباحثين في إنجاز أعمالهم، خاصة في مجال

الدراسات التاريخية بمختلف أنواعها؛ باعتبار أن المصلحة تتوفر على مصادر أصلية تاريخية معتبرة، حيث يستطيع الباحث استخدامها في إعادة تركيب الحادثة التاريخية واسترداد الماضي التاريخي، مثل ما يذكر "أسد رستم"³⁴، في حين أن المصادر غير الأصلية، كالمصادر الثانوية والمراجع التي تناولت نفس الأحداث التاريخية وما تضمنته من آراء وتفسيرات واجتهادات؛ تساعد عادة في توضيح الأحداث والقضايا الفرعية التي تتعلق بالحدث التاريخي مجال الدراسة.³⁵ ويمكن للباحثين في الاختصاصات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والجيولوجية، الاستفادة من الأرصادة الأرشيفية المتواجدة بهذه المصلحة لوجود دراسات اقتصادية عن الزراعة والصناعة والتجارة وعلم البحار وأهمية الموانئ ودراسات عن الغرف التجارية والفلاحية وجداول خاصة بتطور سكان الجزائر والمنطقة.

وخلال الحوار مع المكلفين بهذه المصلحة وطرق وآليات تسيير هذه المصلحة، تم التطرق إلى ضرورة الإسراع بالأرشفة الإلكترونية للوثائق المتواجدة، خاصة التاريخية منها التي تتمثل في حماية الذاكرة الوطنية، من أجل توفير الجو المناسب لإيجاد مدرسة تاريخية جزائرية حديثة³⁶. وذلك من أجل الحفاظ على الوثائق من الضياع والتلف وتجاوز الحواجز الزمنية والجغرافية وتحسين الخدمات المقدمة للباحثين، وقد أصبحت الوسائل التكنولوجية الحديثة جزءا هاما من الوسائل المستخدمة للحفاظ على هذا الأرشيف، سواء من خلال الرقمنة أو إعداد بعض الأدوات في البحث الإلكتروني وهذا ما يؤدي إلى الوصول إلى هذه الوثائق بسهولة والمحافظة على الوثائق النادرة والمهمة، لتجنب مشاكل إتلاف الوثائق الأرشيفية، ولهذا الغرض ينبغي التفكير في

أرشفتها إلكترونيا، من أجل تسيير جيد لهذه الوثائق، واعتبر المشرع الجزائري " الوثيقة الإلكترونية هامة، بحيث أصبحت لها مكانة بين الأدلة الإثباتية من خلال القانون رقم 05-10 جوان 2005 المعدل والمتمم للأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26/11/1975"³⁷.

اهتم بعض الباحثين الفرنسيين بالأرشفة المتعلقة بتاريخ الجزائر خلال الفترة الاستعمارية وطالبو بضرورة الاعتناء به من أجل كتابة تاريخ غير مشوه للأجيال الصاعدة، حتى يتسنى لها معرفة ماضيها التاريخي من أجل نزع فتيل التوتر بين أجيال الجزائر بعد الاستقلال وفرنسا الاستعمارية التي أرادت أن تطمس الحقيقة التاريخية، التي لا يمكنها أن تبقى بعيدة عن الباحثين الجزائريين الذين يسعون لكتابة تاريخ بلادهم، إضافة للوثائق والمخطوطات المهربة التي تؤرخ للجزائر للفترة ما قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر³⁸.

الخاتمة: إن الدراسة الميدانية بمصلحة الأرشفة لولاية مستغانم، جعلتنا ندرك أهمية الوثائق الأرشيفية في كتابة تاريخ الجزائر خلال الفترة الاستعمارية والخروج ببعض النتائج والرؤى حول هذا الموضوع، الذي مكنتنا من معرفة الرصيد الأرشيفي لهذه المصلحة من مادة تاريخية وعلمية، التي تساعد الباحثين على معرفة طبيعة الاستعمار الاستغلالية لقدرات الجزائريين وتسخيرهم لخدمة المشروع الاستعماري، وفي نفس الوقت تعترض الباحث جملة من الصعوبات الإدارية والتقنية للاطلاع على المادة الهامة المتواجدة بهذه المصلحة نظرا للإجراءات القانونية؛ التي يلتزم بها المكلفون بهذه

المصلحة وطبيعة بعض المواضيع الحساسة التي تحتاج إلى رخص للاطلاع على بعض الوثائق.

ولكن عموماً، حُضينا بمعاملة حسنة في إنجاز هذا العمل الميداني، نظراً لأن المكلفين بالمصلحة متخصصين في التاريخ وعلم الأرشفة والمكتبات؛ وكذا اهتمام المسؤولين التنفيذيين للولاية بالمصلحة الأرشيفية وقيامهم بتشييد بناية خاصة بالمصلحة، تعتبر معلماً ثقافياً يبقى شامخاً للأجيال المقبلة؛ مما سهل من مهمتنا النقدية للأرصدة الأرشيفية بهذه المصلحة، وأتاحت لنا الفرصة في الاطلاع عليها وجردها.

الهوامش

1 – Français (Langues), Dictionnaire Encyclopédique D'Histoire / Michel Moure, Paris BL, 1998 p. 30. et Grand Dictionnaire Encyclopédique, La rousse, Canada, librairie la rousse, p 1982, Vol 19, 639.

وأيضاً قامت مجموعات طلابية من قسم الأرشفة وعلم المكتبات بجامعة وهران بدراسات ميدانية وتقنية حول مصلحة الأرشيف لولاية مستغانم من خلال مذكرات تخرج تحت إشراف مجموعة من أساتذة هذا القسم.

2 – نفسه.

3 – محمد فريد حشيش، " الوثائق وأهميتها في الدراسات التاريخية "، مجلة سيرتا، السنة الثانية، العدد 3. 1401، ماي 1981 تصدر عن معهد العلوم الاجتماعية بجامعة قسنطينة – الجزائر، ص 97.

4 – عبد الله الحسو، محاضرات مطبوعة في "المصادر المادية للتاريخ"، السداسي الثالث لطلبة ليسانس تاريخ، السنة الدراسية 1980 – 1981 جامعة وهران.

5 – أسد رستم، مصطلح التاريخ، منشورات المكتبة العصرية صيدا بيروت 1929، ص 119

6 – محمد حشيش، مرجع سابق، ص 98.

- 7- نفسه ص 99.
- 8- حصة إذاعية. بمحطة مستغانم، حول أهمية الأرشيف في كتابة تاريخ الجزائر المعاصر، بثت في مايو 2011 وأعيد بثها في نفس المحطة يوم 2012/05/04 على 11 سا، بمساهمة بليل محمد والصحافي بن عطية منصور. يرجع للأرشيف الصوتي للإذاعة.
- 9- المديرية العامة للأرشيف الوطني، مدونة النصوص التنظيمية 1990 - 2011 طبعة مصححة ومنقحة الجزائر 2011 ص ص 16 - 21 .
- 10- نفسه، ص ص 24 - 26.
- 11- معظم الأرشيف الذي حول مع نهاية حرب الجزائر (الثورة المسلحة) متواجد بمركز الأرشيف لما وراء البحر بإكس بروفانس في فرنسا (C.A.O.M).
- 12- عبد الكريم بجاجة، المدير السابق للأرشيف الوطني: "منشور رقم 07 المؤرخ في 02/10/1994، خاص بإنقاذ الأرشيف الوطني قبل 1962"، مدونة النصوص التنظيمية 1990 - 2011 طبعة مصححة ومنقحة الجزائر، المديرية العامة للأرشيف الوطني 2011، ص ص 30 - 32.
- 13 - حوار مع مسؤولة الحفظ لمصلحة الأرشيف لولاية مستغانم بتاريخ يوم 2012/08/05 على الساعة 9 سا.
- 14- عبد الكريم بجاجة، مرجع سابق، ص 31.
- 15- حوار مع مسؤولة الحفظ. بمصلحة الأرشيف لولاية مستغانم، مرجع سابق.
- 16- حوار مع المكلف بالإعلام في مصلحة الأرشيف لولاية مستغانم السيد "قارين تواتي" يوم 2012/08/05 على الساعة 11 سا.
- 17 - محمد حشيش مرجع سابق، ص 101.
- 18- حوار مع مسؤولة الحفظ. بمصلحة الأرشيف لولاية مستغانم، مرجع سابق.
- 19- نفسه.
- 20- مصلحة الأرشيف لولاية مستغانم:

Boite N°84, l'Archive Départemental ; correspondance du conservateur régional des Archives de L'Oranie A MR Afsa Essafi; Documentaliste Archiviste du département de Mostaganem, le 06/08/1960.

وينظر أيضا العلبة رقم 111 بنفس المصلحة، حول قضايا عامة وثقافية تخص عمالة مستغانم وأيضاً وثائق عن كيفية تنظيم الأرشيف وتعليمات من المديرية العامة للأرشيف بفرنسا إلى المكلفين بالأرشيف بالعمالات الجزائرية، منها رسالة موجهة من وزير الدولة المكلف بالقضايا الثقافية إلى والي عمالة مستغانم يوم 1960/11/15 بتقديم تقرير حول وضعية المصالح الأرشيفية لعمالة مستغانم الجديدة.

21- مؤسسة الأرشيف الوطني: " ندوة دولية بتونس حول الأرشيف والمجتمع والعلوم الانسانية" — نشرة همزة وصل، نشرة إعلامية داخلية تصدر عن مؤسسة الأرشيف الوطني، العدد 18 — ماي 2011، الجزائر ص 18.

Géorges Mouradian : « les Archives, un patrimoine au service de la construction de 22 - l'identité et de la Culture d'Une société »in Séminaire National sur Valorisation et Action Culturelle Aux Archives, imprimerie de l'Archives Nationales N°01 – 2011, pp 1 – 15.

23 — إبراهيم مهديد، محاضرات حول البليوغرافيا، دروس خاصة بطلبة الماجستير، جامعة وهران، السنة الجامعية 2004 – 2005 .

24- CAOM, Boite. N° 150, département D'Oran, Série Continué, Concernant la Rébellion dans le Département de Mostaganem, Rapports De gendarmerie et Police.

25 — دراسات عديدة تناولت الأوضاع الاقتصادية وردت في إحدى نشرات المكتبة الوطنية الجزائرية، أنظر :

Mahmoud Bouayed et Autres, Bibliographie de la guerre d'Algérie: « L'Algérie a la Veille de la guerre de libération 1911 - 1954 », publication bibliothèque nationale d'Algérie, 1412 - 1991.

26 — دراسات عديدة لباحثين جزائريين تناولت الأوضاع الاقتصادية خلال الفترة الاستعمارية، ينظر:

— Bénachenhou (Abdellatif), Formation du sous développement en Algérie, essai sur les limites du développement du capitalisme, 1830-1962, OPU, 1976, 479.

- عدة بن داهه، ظاهرة الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر بين 1830-1962، رسالة دكتوراه، بإشراف أ.د، دحو فغرور، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران 2007-2008، 636 ص
- محمد بليل، المجالس العامة للعمليات في الجزائر وقضايا الجزائريين ما بين 1947-1954، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران بإشراف أ.د. إبراهيم مهديد، جامعة وهران، 2011-2012، 572 ص
- 27 - مصلحة الأرشيف لولاية. بمستغنام:
- Boite N°84, l'Archive Départemental, op cit.*
- 28- عبد الحميد شيخي: "دور الأرشيف في ذاكرة الشعوب" مجلة همزة وصل، المركز الوطني للأرشيف الوطني، عدد خاص 2010.
- 29- نفسه، همزة وصل، عدد 2009 ص 10.
- 30 - علبا أرشيفية هامة تناولت هذا الموضوع في مجال الاستغلال الاقتصادي للجزائر، أنظر علب عديدة منها: مصلحة الأرشيف لولاية مستغنام:
- Boite N°=03, Industrialisation dans L'Est D'Algérie 1960 et Boite N°=76, l'évolution de Industrialisation En Algérie dans L'ouest Algérien 1956 - 1960...
- 31- إبراهيم مياي، من قضايا تاريخ الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 193.
- 32 - نفسه، ص 194.
- 33 - جريدة الخبر 10/12/2011.
- 34- محمد حشيش، مرجع سابق، ص 98-99.
- 35 - أسد رستم، مرجع سابق، ص 116.
- 36 - توفيق المدني، "عرض تقرير عن البحث الوثائقي حول الفهرس التحليلي للوثائق التاريخية الجزائرية للرصيد العثماني" مجلة التاريخ، النصف الأول من سنة 1985، المركز الوطني للدراسات التاريخية، الجزائر، ص 15-9.

37 - المديرية العامة للأرشيف الوطني، مدونة النصوص التنظيمية 1990 - 2011، مرجع سابق، ص1 وأيضا المديرية العامة للأرشيف الوطني، همزة وصل، عدد 2009، مؤسسة الأرشيف الوطني، ص 5.

38 - عبد المجيد شيخي: "الأرشيف المرحل من البلدان المستعمرة"، المنتدى الدولي حول الحماية الدولية للأرشيف يومي 22- 23 مارس 2009 همزة وصل، عدد 2009 ص10، قارن:

Benjamin Stora, « histoire de L'Algérie, sources, problèmes, écritures, »in Revue Inssaniyates N°25 -26 Juillet - Décembre 2004, pp 215 - 224.